التدخل الروسي يعيق محاولات إنهاء الأزمة السورية خلال 2015

arabi21.com/story/879637/التدخل-الروسي-يعيق-محاولات-إنهاء-الأزمة-السورية-خلال-2015

27 ديسمبر 2015

90 بالمئة من الضربات الروسية استهدفت مواقع المعارضة السورية - أرشيفية

تصدر التدخل العسكري الروسي في سوريا، أبرز الأحداث في مسار أزمة البلاد بنهاية عام 2015، عبر خوض روسيا الحرب لصالح النظام، بعد أن كانت مكتفية بدعمه سياسيا ودبلوماسيا، وتقديم السلاح له.

وشهدت نهاية العام حراكا دبلوماسيا مكثفا لإيجاد حل سياسي للأزمة، عبر جمع الأطراف المتصارعة على طاولة المفاوضات، في الوقت الذي شهدت فيه بداية العام وحتى منتصفه، بطئا شديدا في جهود الأطراف الفاعلة لإيجاد الحل المنشود.

وبعد الهزائم المتتالية التي مني بها النظام، منذ الربع الأول من عام 2015 وحتى بداية ربعه الثالث، أعلنت وزارة الدفاع الروسية مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، عن قيام طيرانها بأولى غاراته في سوريا، مدعية حينها أن الغارات الجوية استهدفت مواقع تنظيم الدولة.

ومع استمرار غارات المقاتلات الروسية في سوريا، أعلن مسؤولون في الولايات المتحدة وحلفائها والمعارضة السورية، أن 90% من المناطق، التي استهدفتها المقاتلات الروسية، لا يوجد بها مواقع لتنظيم الدولة، بل استهدفت تجمعات فصائل عسكرية مناهضة للأسد، والجيش السوري الحر.

وأصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في منتصف كانون الأول/ ديسمبر الجاري، تقريرا بعنوان "جاءوا لقتلنا"، وثقت فيه الهجمات "الروسية"، إضافة إلى "ضحايا هذه الهجمات".

وذكر التقرير، أنه "منذ 30 أيلول/ سبتمبر، وحتى 1 كانون الأول/ ديسمبر، من العام الحالي، بلغت الهجمات الروسية، ما لا يقل عن 138 هجمة، استهدفت 111 موقعا، منها مناطق المعارضة المسلحة، (101 مدنية، و9 عسكرية)، واستهدفت 27 هجمة فقط، مناطق خاضعة لتنظيم الدولة.

واعتبرت الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أن "التواجد الروسي على أرض سوريا لحماية بشار الأسد من السقوط، لا يخدم الحل السياسي في سوريا، وأن روسيا لم تكن وسيطا في وقت من الأوقات، بل شريكا للنظام، وأن هذا التواجد العسكري سيؤدي إلى تعقيد الوضع السوري، وتفاقم المعاناة وزيادة القتل والتدمير".

وأصدرت منظمة العفو الدولية، الثلاثاء الماضي تقريرا، أكدت فيه أن الغارات الجوية الروسية التي تستهدف الأماكن السكنية في سوريا، وتتسبب بمقتل المدنيين، "بمثابة جرائم حرب".

وأشارت المنظمة في تقريرها، إلى أن الطائرات الروسية تستهدف المناطق السكنية والمساجد والأسواق والمستشفيات، لافتة إلى وجود أدلة واضحة على انتهاك روسيا للقوانين الدولية.

وعلى المستوى السياسي، نظمت موسكو في الفترة (26- 29) شباط/ فبراير اجتماعا تشاوريا سوريا، لمن وصفتهم بأنهم "ممثلون عن النظام والمعارضة" الذين اختارتهم بنفسها، فيما رفض الائتلاف الوطني السوري المعارض، أكبر مظلة معارضة، المشاركة في هذه الاجتماعات لأن روسيا طرف داعم للنظام.

ثم عقد لقاء "موسكو 2" التشاوري السوري في الفترة (6- 9) نيسان/ أبريل الماضي، وانتهى بالفشل، حيث ألقت المعارضة التي شاركت، بالمسؤولية على وفد النظام، وأعلن حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق الوطني في سوريا، أمام عدد من وسائل الإعلام، أن اللقاء فشل بسبب سلوك وفد النظام، وعدم موافقته على مناقشة وإقرار إجراءات بناء الثقة المطلوبة لاختبار جدية النظام.

وفي الربع الأخير من عام 2015، عقدت اجتماعات دولية عديدة حول الأزمة السورية، وشهدت الدبلوماسية الدولية تقاربا حول الأزمة السورية، لم يحصل منذ نحو عامين، حيث عقدت الأطراف الفاعلة في الأزمة، من دون السوريين، عدة اجتماعات في العاصمة النمساوية فيينا، وآخر في مدينة نيويورك الأمريكية.

وقد استضافت العاصمة النمساوية فيينا، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، اجتماعا رباعيا، شارك فيه وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، لمناقشة سبل إيجاد حل سياسي للملف السوري، تلاه اجتماع ثان في 29 من الشهر نفسه، لكن الخلافات مع روسيا بقيت قائمة، حسبما صرح وزير الخارجية السعودي، بعد انتهاء الاجتماع.

واستمرت الجهود الدبلوماسية الدولية بعد ذلك، حيث عقد في فيينا اجتماع موسع، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، عرف باسم "اجتماع فيينا 1"، لـ"المجموعة الدولية لدعم سوريا"، ضم وزراء خارجية 17 دولة (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا، والصين، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، وإيران، والعراق، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وبريطانيا) إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

وشهد الاجتماع مشاركة إيران للمرة الأولى في محادثات دولية حول الأزمة السورية.

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، عقد اجتماع "فيينا 2" للمجموعة الدولية لدعم سوريا، وأعلن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، عقب الاجتماع، أن وقف إطلاق النار، وانتخابات وطنية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي، ستكون بداية لعملية سياسية جديدة في سوريا، تتضمن مرحلة تفاوضية مدتها ستة أشهر، لتشكيل حكومة شاملة الصلاحيات التنفيذية، تليها مرحلة انتقالية مدتها 18 شهرا، تشرف على إعداد دستور جديد، وتنظم انتخابات عامة.

وقال كيري إن المشاركين في الاجتماع وافقوا على خارطة طريق لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا، وتضمن البيان الختامي للاجتماع، أن "الأمم المتحدة سيكون لها دور رئيس في العملية السياسية، لا سيما في ما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار، وتنظيم عملية الانتقال السياسي، ووضع دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة".

واعترف كيري، مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، أنه لا يوجد اتفاق حول مصير رئيس النظام السوري بشار الأسد، لكنهما أشارا إلى أن الاختلاف حول مصير الأسد، لا يجب أن يعيق البحث عن حل سياسي في سوريا.

وفي الإطار نفسه، اجتمعت المعارضة السورية بمختلف التيارات والأحزاب والفصائل العسكرية والسياسية، بالعاصمة السعودية الرياض في 9 كانون الأول/ ديسمبر، وخرجت برؤية موحدة لإنهاء الأزمة المستمرة منذ منتصف عام 2011.

وجاء في البيان الختامي لاجتماع الرياض، أنه تقرر تشكيل "الهيئة العليا للمفاوضات"، والاتفاق على أن "يترك بشار الأسد وزمرته سدة الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية، وحل الكيانات السياسية المعارضة حال تكوين مؤسسات الحكم الجديد".

وأكد المجتمعون أن "الهيئة العليا للمفاوضات سيكون مقرها الرياض، وهي التي ستحدد الوفد التفاوضي مع النظام، من أجل البدء بالمرحلة الانتقالية".

وعقب اجتماع المعارضة في الرياض، شهدت مدينة نيويورك الأمريكية في 18 كانون الأول/ ديسمبر، اجتماعا لمجموعة العمل الدولية لدعم سوريا، اعتبر امتدادا لاجتماعات فيينا.

وبعد الاجتماع اتخذ مجلس الأمن الدولي، قرارا أمميا برقم 2254، اعتمد خارطة الحل السياسي وفق بيان فيينا، ودعا إلى "تكثيف الجهود الرامية إلى دعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة على أوسع نطاق ممكن، للانخراط معا في عملية سياسية، وفقا لما تم التوصل إليه في بيان جنيف 2 الصادر في 30 حزيران/ يونيو 2012 لإيجاد حل سياسي للصراع السوري".

وحدد القرار مطلع كانون الثاني/ يناير 2016، لإجراء مفاوضات بين النظام والمعارضة، فيما طالب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، باتخاذ أربعة تدابير لبناء الثقة بين الفريقين، وهي:

أولا، وقف استعمال الأسلحة العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك البراميل المتفجرة، التي يستمر استعمالها على الرغم من تعهد الحكومة بالامتناع عن مثل هذه الاعتداءات.

ثانيا، السماح بحرية وصول غير مشروطة وغير مقيدة لقوافل المساعدات، حيث اضطر عشرات الآلاف من السوريين في المناطق المحاصرة إلى العيش على أكل الأعشاب والحشائش.

وثالثا، وقف الهجمات على المرافق الطبية والتعليمية، ورفع جميع القيود المفروضة على الإمدادات الطبية والجراحية التي تقدمها القوافل الإنسانية.

ورابعا، الإفراج عن جميع المعتقلين، حيث تشير التقارير إلى أن السجناء يتعرضون للتعذيب ولظروف فظيعة.

وخلال زيارته للصين، قال وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم، الخميس الماضي، إن دمشق "مستعدة للمشاركة في الحوار السوري-السوري في جنيف دون أي تدخل خارجي"، حسبما نقلت عن وكالة أنباء النظام (سانا).

ودعت الأمم المتحدة، السبت، أطراف الأزمة السورية، إلى الاجتماع بجنيف في 25 كانون الثاني/ يناير المقبل.

وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، في بيان إنه "يعمل حاليا من أجل تكثيف الجهود الرامية لانطلاق المحادثات بين أطراف الأزمة السورية بجنيف في 25 كانون الثاني/ يناير المقبل"، مضيفا أنه "يعتزم إنهاء المشاورات المتعلقة بذلك في موعد أقصاه أوائل يناير".

ومنذ منتصف آذار/ مارس 2011، تطالب المعارضة السورية بإنهاء أكثر من 44 عاما من حكم عائلة الأسد، وإقامة دولة ديمقراطية يتم فيها تداول السلطة، غير أن النظام السوري اعتمد الخيار العسكري لوقف الاحتجاجات، ما دفع سوريا إلى دوامة من العنف، ومعارك دموية بين القوات النظامية وقوات المعارضة، ما تزال مستمرة حتى اليوم.

وخلفت المعارك، أكثر من 250 ألف قتيل، بحسب تقارير حقوقية، فيما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي لذكرى بداية الأحداث في سوريا (منتصف آذار/ مارس 2011)، أنّ أعداد اللاجئين السوريين خارج البلاد، تجاوزت الخمسة ملايين و835 ألفا، يشكل الأطفال أكثر من 50%، بينما تبلغ نسبة النساء 35%، ونسبة الرجال 15%.